

المحترمين

السادة / المساهمين
شركة مصنع اقاسيم لصناعة المواد الكيماوية والبلاستيكية
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض - المملكة العربية السعودية

تقرير تأكيد محدود على الاصفاح عن المصلحة في الاعمال والعقود وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٧١)
من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية

بناء على طلب إدارة شركة مصنع اقاسيم لصناعة المواد الكيماوية والبلاستيكية (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") قمنا بتنفيذ تأكيد محدود على نموذج التبليغ المقدم لمساهمي شركة مصنع اقاسيم لصناعة المواد الكيماوية والبلاستيكية والذي يتم التقرير فيه عن الاصفاح عن الاعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة والتي يكون لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.

الموضوع محل ارتباط هذا التقرير هو نموذج التبليغ المعد وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية وأحكام المادة رقم (٢٧) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية.

الضوابط المنطبقة

تمثل الضوابط المنطبقة على موضوع التقرير فيما يلي:

- متطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية وأحكام المادة رقم (٢٧) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية.
- قرارات الجمعية العامة لمساهمي الشركة التي رخصت المعاملات والعقود.
- تقويض الجمعية العامة لمساهمي الشركة الى مجلس الادارة بتخفيض المعاملات والعقود.
- السجلات والدفاتر المحاسبية للشركة عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

مسؤولية الإدارة

إن إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد وعرض نموذج التبليغ وفقاً للضوابط المنطبقة المذكورة بالفقرة السابقة "الضوابط المنطبقة" ، كما أن إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد وعرض المعلومات المدرجة بالنموذج وهي المسئولة عن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتحديد وعرض البيانات الواردة بالتبليغ وفقاً للضوابط المنطبقة وخلوها من أي تحرifات جوهرية سواء بسبب الغش أو الخطأ مع الاحفاظ بالمستندات والسجلات والدفاتر المحاسبية المؤيدة لهذه المعاملات.

استقلالنا ورقابتنا للجودة

لقد التزمنا بالاستقلالية والمطالبات الأخلاقية الأخرى الواردة في قواعد أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المهنة للمحاسبين والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تأسست على المبادئ الأساسية للتزاهة وال الموضوعية والكفاءة المهنية والعنابة الواجبة والسرية والسلوك المهني.
كما أثنا نقوم بتطبيق المعيار الدولي لرقابة الجودة رقم (١) "رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة وفحص للقوائم المالية وارتباطات التأكيد الأخرى وارتباطات الخدمات ذات الصلة" وبالتالي فإنه يحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة يشتمل على سياسات وإجراءات موقعة بشأن الالتزام بالمطالبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظمية والتتنظيمية المنطبقة.

مسؤولية المراجع

تحصر مسؤوليتنا في تنفيذ التأكيد المحدود وإبداء استنتاج حول التبليغ في ضوء إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها وبيان ما إذا كان قد نما إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن التبليغ المرفق بهذا التقرير لم يتم إعداده وعرضه وفقاً للضوابط المنطبقة.

وقد قمنا بتنفيذ هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي لارتباط التأكيد رقم (٣٠٠). ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

لقد قمنا بتصميم إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود ويوفر أساس مناسب لاستنتاجنا حول الإفصاح عن المصلحة الشخصية المباشرة وغير المباشرة لأعضاء مجلس إدارة الشركة وعلى هذا النحو فإنها لا تقدم جميع الأدلة المطلوبة لتوفير مستوى معقول من التأكيد.

ملخص الإجراءات المنفذة

تضمنت الإجراءات التي قمنا بها ما يلي:

- مناقشة الإدارة حول عملية الحصول على الأعمال والعقود المبرمة مع الشركة من قبل أي عضو من إعضاء مجلس الإدارة.
- الحصول على التبليغ المرفق الذي يتضمن قائمة الاعمال والعقود المبرمة مع الشركة من قبل اي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.
- فحص محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو مجلس الإدارة بإبلاغ المجلس بتلك الاعمال والعقود والموافقات التي أبدتها عضو مجلس الإدارة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م وأيضاً إعفاء نفسه من التصويت في المجلس على القرار الصادر بهذا الخصوص في اجتماعات مجلس الإدارة.
- مطابقة الأفصاح عن المعلومات والبيانات للأعمال والعقود المدرجة في التبليغ مع الإفصاح المدرج في الإيضاح (٢٦) حول القوائم المالية المراجعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

قيود ملزمة

تخضع إجراءاتنا الخاصة بالأنظمة والرقابة التي تتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات لقيود ملزمة ، وعليه فقد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها، علاوة على ذلك، لا يجوز الاعتماد على هذه الإجراءات كدليل لمدى فعالية الأنظمة والرقابة ضد أنشطة الغش والتواطؤ، خاصة من طرف أولئك الذين يعملون في مناصب ذات سلطة أو ثقة. وبعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بشكل كبير في منطقة من ارتباط التأكيد المعقول بموجب معيار التأكيد الدولي ارتباط التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) المعتمد في المملكة العربية السعودية، ونتيجة لذلك، كانت طبيعة وتوقيت وحدود الإجراءات المبينة أعلاه لجمع الأدلة الملائمة الكافية محدودة بشكل مخطط له مقارنة بتلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول على قدر أقل من التأكيد من خلال ارتباط التأكيد المحدود بالمقارنة مع ارتباط التأكيد المعقول.

لم يتضمن إجراءاتنا أعمال مراجعة أو فحص تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وعليه فإننا لا نندي رأي مراجعة أو استنتاج فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة حول اعداد التبليغ.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتบليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، ولا يجب ان يعتقد بأنه يقدم تأكيداً لأي تاريخ او فترات مستقبلية، حيث قد يطرأ على الأنظمة او الرقابة تعديل يمكن أن يؤثر على صحة استنتاجنا.

استنتاج التأكيد المحدود

بناء على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها فلم يتم إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد بأن المعلومات والبيانات للأعمال والعقود المدرجة بالتบليغ المرفق من جميع الجوانب الجوهرية، لم يلتزم بمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية عند اعداد التبليغ عن المعاملات ذات العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

تفيد الاستخدام

أعد هذا التقرير ، بما في ذلك استنتاجنا، بناء على طلب إدارة الشركة فقط وذلك لمساعدة رئيس مجلس إدارة الشركة لlofface بالتزاماته إلى الجمعية العمومية للتقرير بموجب المادة (٧١) من نظام الشركات. وقد لا يكون من المناسب استخدامه لأي أغراض أخرى.

أمور أخرى

ليس لدينا مسؤولية لتحديث هذا التقرير بناء على الأحداث والظروف التي تحدث بعد تاريخ هذا التقرير.

تم ختم النموذج المرفق بختم المراجع لأغراض التعريف فقط.

عن الخراشى وشركاه

عبد الله سليمان المسند
ترخيص رقم (٤٥٦)



الرياض في:
التاريخ: ٢٢ مايو ٢٠٢٣ م
الموافق: ٢ ذوالقعدة ١٤٤٤ هـ